(ب) التقدم المحرز على الصعيد الاقليمي ؛

(ج) التقدم المحرز على الصعيد الدولي ؛

(د) الاستنتاجات والتوصيات

٢٠/١٩٨٨ ـ المرأة والسلم في أمريكا الوسطى

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يذكّر بأن المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم قد اعترف ، باعتماده استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ، بأن المرأة يجب أن تشارك بالكامل في جميع الجهود المبذولة لتعزيز وصون السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي[٣٧] ،

وإذ يذكّر أيضاً بأن المؤتمر العالمي قد اعترف أيضاً بأن حالة العنف وزعزعة الاستقرار في أمريكا الوسطى تحول دون انجاز استراتيجيات نيروبي التطلعية اللازمة للنهوض بالمرأة[٣٨] ،

وإذ يحيط علماً بالاتفاق بشأن « إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى »[٣٩] الذي وقّعه رؤساء السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس في اجتماع قمة سكيبولاس الثاني المعقود في مدينة غواتيمالا في ٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ ،

وإذ يدرك المساهمة الهائلة لمجموعة كونتادورا وفريق الدعم في عملية إقرار السلم في أمريكا الوسطى ،

واقتناعاً منه بالأهمية الكبيرة التي يعلقها شعوب أمريكا الوسطى ، وبشكل خاص النساء ، على تحقيق السلم والمصالحة والتنمية والعدالة الاجتماعية في المنطقة فضلا عن ضمان حقوقها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية ،

وإذ يضع في اعتباره أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ١/٤٢ المؤرخ في ٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ أن يدعو لخطة خاصة للتعاون لأمريكا الوسطى ،

وإذ يتوق إلى تشجيع المشاركة الفعلية للمرأة في تعزيز السلم والتنمية في أمريكا الوسطى ،

١ ـ **يعرب عن امتنانه** لما أبداه رؤساء بلدان أمريكا الوسطى من رغبة قوية في السلم تجدت بتوقيعهم على الاتفاق بشأن « إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم في أمريكا الوسطى » ؛

٢ ـ **يطلب** إلى رؤساء بلدان أمريكا الوسطى مواصلة جهودهم المشتركة لتحقيق السلم في أمريكا الوسطى ، وخاصة الجهود التي ترمي إلى إقامة برلمان أمريكا الوسطى ، بهدف ضمان توفر الظروف الملائمة لبلوغ أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة في المنطقة ، ويطلب إلى المجتمع الدولي مساندة هذه الجهود ؛

٣ ـ **يحث** جميع الدول على دعم جهود السلم ، باحترامها كل الاحترام لمبادئ تقرير الشعوب لمصيرها وعدم التدخل ؛

٤ ـ **يحث أيضاً** المجتمع الدولي على ضمان أن تراعى في برامج التعاون التقني والاقتصادي والمالي للمنطقة الاحتياجات والمصالح الخاصة للمرأة في أمريكا الوسطى ؛

٥ ـ **يوصي** الأمين العام بأن تتضمن خطة التعاون الخاصة لأمريكا الوسطى أنشطة محددة لدعم النهوض بالمرأة في المنطقة ؛

٦ ـ **يحض** حكومات بلدان أمريكا الوسطى والبلدان المنتمية إلى مجموعة كونتادورا وفريق الدعم التابع للمجموعة على تشجيع وضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى كل المستويات في السعي في سبيل السلم والتعددية والديمقراطية والتنمية الشاملة في منطقة أمريكا الوسطى ؛

٧ ـ **يحث** المنظمات النسائية الوطنية والدولية ، الحكومية وغير الحكومية ، على المساهمة في عملية السلم والتنمية في أمريكا الوسطى وعلى دعمها بنشاط .

الجلسة العامة ١٥
٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨

٢١/١٩٨٨ ـ استكمال الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية في ضوء تدهور مركز المرأة في البلدان النامية

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يضع في اعتباره أنه عملاً بالقرار ٦٤/١٩٨٦ المؤرخ في ٢٣ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، قدم الأمين العام إلى لجنة مركز المرأة في دورتها الثانية والثلاثين أول مشروع مستكمل بشأن « الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية »[٤٠] ،

---

(٣٧) **تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ ـ ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 10 .IV .85 .A) ، الفصل الأول ، الفرع ألف ، الفقرة ٢٤٠ .

(٣٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٢٤٧ .

(٣٩) **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة الثانية والأربعون** ، ملحق تموز/يوليه واب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الوثيقة S/19085 ، المرفق

(٤٠) E/CN.6/1988/7

وإذ يأخذ في اعتباره أن التقييمات الأولية لتلك الدراسة الاستقصائية ولدراسات أخرى أعدتها وكالات متخصصة ومنظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة تشير إلى حدوث تدهور في مركز المرأة في البلدان النامية ، يتجلى في تردي ظروف العمل ، والانخفاض في الدخل ، وتراجع الخدمات الصحية أو ركودها ، وتقهقر إمكانات الحصول على التعليم ،

وإذ يضع في اعتباره أن هذا التدهور الذي يتعارض بشكل ملحوظ مع ما كان ينتظر من تحسن في مركز المرأة ، يجعل من الصعب تحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ويصبح عائقاً أمام التنفيذ الفعّال لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[٣٠] ،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة التعمق في دراسة دور المرأة في عملية التنمية ، وبشكل خاص وضعها في البلدان النامية والمشاكل التي تمنع تقدمها ،

١ - **يوصي** بالتركيز بشكل خاص ، لدى استكمال « الدراسة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية » ، على العوامل التي تساهم في تدهور مركز المرأة في البلدان النامية ، وهي :

(أ) الأزمة الاقتصادية ، بما فيها مشكلة خدمة الديون الخارجية ، التي تسببت في تدهور ظروف العمل ، وخاصة في مجال العمالة المنخفضة الأجر وفي القطاع غير المنظم من قطاعات الاقتصاد ؛

(ب) الآثار الطويلة الأجل لعدم قدرة قطاعات اقتصادية معينة على استيعاب العمل الأنثوي بشكل واف ؛

(ج) التدني في دخل المرأة ، وبخاصة في المناطق الزراعية ؛

(د) الفجوة القائمة بوضوح بين مستويات دخل الرجل والمرأة ؛

(هـ) الآثار الطويلة الأجل لانخفاض مستوى التعليم والتغذية والصحة ، وهو ما يتضح في عدد كبير من البلدان النامية نتيجة لسياسات التكيف ؛

٢ - **يوصي أيضاً** بأن يبذل الأمين العام جهداً خاصا عند إعداد الدراسة الاستقصائية المستكملة للأخذ بنُهُج تقيم توازناً بين وجهات النظر التقليدية المتعلقة بسياسات التكيف والنُهُج الأكثر تجديداً التي تراعي التكلفة الاجتماعية الواقعة على المرأة نتيجة لعمليات التكيف الناجمة عن جملة أمور منها خدمة الديون ؛

٣ - **يرى** أن الدراسة الاستقصائية المستكملة ينبغي أن تولي اهتماماً للسياسات البديلة لمعالجة مشكلة المديونية الخارجية في البلدان النامية ، مما قد يساعد بدوره على إزالة العقبات الحالية التي تواجه تحقيق أهداف استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة .

الجلسة العامة ١٥
٢٦ أيار/مايو ١٩٨٨

٢٢/١٩٨٨ - إقامة نظام شامل للإبلاغ لرصد واستعراض وتقييم تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي ،

إذ يعيد تأكيد الأهمية التي يعلقها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، على الرصد والاستعراض والتقييم على نحو ما ورد في استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة[٤١] ،

وإذ يضع في اعتباره المبادىء التوجيهية الواردة في قراره ١٨/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، التي طُلب إلى الأمين العام أن يراعيها عند مواصلة تطوير وتنفيذ نظام الإبلاغ لرصد واستعراض وتقييم التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة ،

وإذ يشير إلى قراره ٢٢/١٩٨٧ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٧ ، الذي قرر فيه توسيع اختصاصات لجنة مركز المرأة لتشمل وظائف تعزيز تنفيذ أهداف المساواة والتنمية والسلم ، ورصد تنفيذ تدابير النهوض بالمرأة ، واستعراض وتقييم التقدم المحرز على الأصعدة الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية والقطاعية والعالمية ،

وإذ يعيد تأكيد الطلب الذي أوردته الجمعية العامة في قرارها ٦٢/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ بأن يدعو الأمين العام الحكومات ، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، إلى تقديم تقارير دورية ، عن طريق لجنة مركز المرأة ، إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن الأنشطة المضطلع بها على جميع المستويات لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية ،

وإذ يعيد تأكيد ملاءمة اتباع دورة مدتها سنتان لرصد التقدم المحرز على نطاق المنظومة في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية ودورة مدتها خمس سنوات للاستعراض والتقييم على الأجل الطويل لمواصلة الدورات التي قررها المؤتمر العالمي ،

---

(٤١) **تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، نيروبي ، ١٥ - ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥** (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 85. IV. 10) ، الفصل الأول ، الفرع ألف ، الفقرات ٣١٧ إلى ٣٢١ .